خوف إسرائيل من المدرسة الفلسطينية

انطوان شلحت

عنوان هذا المقال مُستوحى من تقرير جديد صدر عن جمعية ريجافيم، الإسرائيلية، والتي تُعرّف نفسها بأنها حركة جماهيرية، تهدف إلى الحفاظ على «الأرض والثروات القومية»، وإلى منع «السيطرة غير القانونية» على أراضي الدولة، عبر ضمان «سيادة القانون» الإسرائيلي، وتقوم بذلك من خلال العمل في البرلمان، ونشر تقارير وأبحاث ورفع طلبات التماس إلى المحاكم لعرقلة عمليات بناء فلسطينية في مناطق C التي تشكل ما نسبته 61% من مساحة الضفة الغربية، ولا تزال خاضعة من الناحيتين، الإدارية والأمنية، إلى سلطة دولة الاحتلال، وفقًا لاتفاقيات أوسلو.

يدّعي التقرير أن العمل، منذ عام 2009، يجري في تلك المناطق من الضفة الغربية، على تحقيق مقاربةٍ تبناها آنذاك رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، سلام فيّاض، وترمي إلى التعجيل بنهاية الاحتلال، ويُعيد إلى الأذهان فقرةً من إحدى مقابلات فيّاض إلى وسائل إعلام أجنبية قال فيها: «قُررنا أن نمسك بزمام المبادرة، وأن نعجّل بنهاية الاحتلال من خلال الحقائق على الأرض، وهو ما ينسجم مع رؤيتنا الذاهبة إلى أن إقامة الدولة أمر لا يمكن تجاهله». وبموجب التقرير، من أبرز ملامح تحقيق تلك المقاربة إقامة شبكة من المدارس الفلسطينية على ما تسمّى «أراضي الدولة» التي تحاول إسرائيل إبقاءها تحت سيطرتها، وذلك وفقًا لاعتباراتٍ جيو استراتيجية تعود بالنفع على الجانب الفلسطيني في المدى البعيد. وبلغ عدد هذه المدارس حتى موعد التقرير مائة مدرسة. ومن بين ما تهدف إليه هذه العملية إيجاد تواصل جغرافي بين مناطق C ومناطق B في الضفة. وتخضع هذه الأخيرة من الناحيتين، الإدارية والأمنية، إلى السلطة الفلسطينية بغية تيسير السبيل نحو إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة.

ويصل التقرير الذي جاء، في 64 صفحة إلى أن دولة الاحتلال لا تمتلك خطة كاملة ومدروسة لمواجهة عمليات بناء المدارس هذه، وكبح المرامي الواقفة خلفها، ما يفتح المجال أمام المستوطنين أنفسهم لـ«إطلاق مبادرات تتحكم إلى منظورهم المخصوص»، بعيدًا عن التخطيط الدولتيّ. ومن أبرز هذه «المبادرات» يمكن أن نذكر ما تعرف باسم «عمليات تدفيع الثمن»، وهي جرائم ترتكبها عصابات المستوطنين، بحجّة أنها ردّ على «أعمال عنف فلسطينية»، أو سياسات حكومية إسرائيلية تُعتبر معادية للاستيطان في الأراضي المحتلة، والهدف الحقيقي من ورائها يبقى أبعد من تكبيد الفلسطينيين أضرارًا اقتصادية، وهو بثّ رعبٍ غير مُحدّد، وشعور من عدم الأمن والأمان. وبطبيعة الحال، لا يُعرّج التقرير على حقيقة أن هذه الجرائم تبلورت بالأساس في عقول ممثلين رسميين لدولة الاحتلال في أراضي 1967 وهي لا تنفكّ تنمّ عن تمثّل عميق جدًا مع ثوابت تعامل هذه الدولة مع الشعب الفلسطيني على قاعدة المطابقة.

في هذا الصدد، لا بُدّ من أن نرى مرة أخرى أن المعركة على الأرض، من وجهة النظر الإسرائيلية، ما زالت تبدو متعدّدة المستويات. ولئن كان المستوى الماديّ منها، المتمثل بتنفيذ مزيد من أعمال نهب الجغرافيا، واضحًا على نحو جليّ، فإن المستوى المتعلق بالوعي ليس ضبابيًا بتاتًا، حيث يمكن القول إن تطلعات هذه المنظمة واضحة، استمرار التذكير بأن المعركة هي على الأرض. ولذا، هي تحرص على تكرار استعادة مقولة ديفيد بن غوريون إن «البلد يُحتل ولا يُعطى»، إلى درجة التلويح بها حتى في وجه أشخاص مثل بنيامين نتنياهو ونفتالي بينت، وهي معركةٌ يجب أن تُخاض، ليس بدافع الخَشية مما يوصف بأنه «ضياع الأرض» فحسب، إنما أيضًا في سبيل جني كل الفوائد المترتبة على هذه الأرض. وفي مجرّد التحذير من مغبّة المدرسة الفلسطينية ما ينطوي على مخافة التنشئة الاجتماعية، فمن الأمور النافلة إنه كانت للحركة الصهيونية، وفيما بعد لمؤسسات الكيان الذي أقامته، صولات وجولات كثيرة في كل ما يتصل بالغايات المشتهاة لتلك التنشئة، سواء فيما يختصّ بالأجيال الإسرائيلية، أو حتى بأجيال الفلسطينيين الذين بقيت أجزاء منهم على أرضها.

النظامُ السوريّ «البطريركي» وعلمانيةُ الأقليات الدينية

عبير نصر

لسانُ حال الواقع السوري يقول إنّ علمانية الأقليات لا تعبّر مطلقاً عن تقدمية أقلوية، في وقتٍ دعمت فيه استبداداً يتاجر بالديمقراطية، ويدوس مبادئها بممارساتٍ طائفية مستورة ومعلنة. إثر ذلك، تمّ تخفيضُ مفهوم «المواطنة» إلى مستوى الولاء الحزبي أو الشخصي، ومفهوم الشعب إلى مستوى «الرعية» التي ينحصر دورها في التطبيل والتزمير، ولا شيء آخر. ولا يزال التساؤل حول علمنة الدولة السورية موضع سجال، بينما ينسحب شكل الأسرة الأبوية (البطريركية) على طبيعة الحكم السياسي. فمكانة «رأس الدولة» تشبه قدسية «ربّ العائلة»، حيث باتت صلاحيات الحاكم خطاً أحمر، لا يجوز انتقادها أو المطالبة بالحدّ منها. وبدلاً من أن يعيدَ تعريف بعض المفاهيم، متجاوزاً مرجعيتها النصية، غير القابلة للاجتهاد، بما يسمح بالتعايش المنشود، كإيضاح، مثلاً، أنّ العلمانيةَ تعني فصل الدين عن الدولة، ولا تعني إلغاءه أو محاربته، استثمر النظامُ، بمكرٍ استثنائي، توجّس الأكثرية من انفتاح الأقليات الدينية، ليحول دون تحوّلها إلى جزءٍ عضوي من الثقافة السورية، فقام بتشويه وجه العلمانية، باعتبارها مفهوماً برجوازياً، بالمعنى السيئ أو التحقيري للوصف، والتي لا بدّ ستنزع صفة القدسية عن أيقونة «الرئيس الخالد»، لتأخذ حجمها الطبيعي. كذلك عن أيّ إنتاج بشري مثل الأيديولوجيات الحزبية والجيش والمخابرات. وليس في تقديرنا تصوّرٌ خاطئ أنّ وصول شخص «غير سنيّ» إلى منصب رئيس الجمهورية عام 1971 كان يجب أن يُنظر إليه تطوّراً في الاتجاه الصحيح، في ظلّ مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ ودستورية، للتأكيد على أنّ سورية لم تكن يوماً دولة إسلامية متشدّدة، بل هي مجتمع يتسامح مع اقلياته.

ولتجنّب إنتاج التصورات الخاطئة إلى ما لا نهاية، علينا أن نعي جيداً أنّ استقرار النظام السوري لم يعنِ أنّ البلاد هربت من نير الطائفية تماماً إلى حياةٍ مدنيّةٍ تقدميّة، وإن لم يتفجر وضعها الداخلي بسبب نظامها المركزي القوي، فتاريخ الجيش السوري، منذ الانتداب الفرنسي، مكّن نخبة من الضباط من السيطرة عليه، كطبقةٍ أقلويةٍ طموحةٍ صعدت على أنقاض التوترات والانقلابات، والتي أعلنت بدايةَ عصرٍ جديدٍ في النظر إلى «الأب القائد» باعتباره الحقيقة الأولى والوحيدة. وليس وصف تحوّل سورية منذ التسعينات بأنه كان نحو التطبيق جديداً في المشرق العربي، فهو يحاكي واقعَ المنطقة الديني، ويؤكّد أنّ الطائفية من طبيعة هذه المجتمعات، ولا تُفرض فرضاً. الأمر الذي يسمح لنا بالاستنتاج أنّ المجتمعَ المدنيّ لا يلتقي مع دولةٍ الاستبداد وحكم الفرد، ولا دولة الفئة أو الطغمة، دينية كانت أو علمانية.

والديهي أن تعيدَ العلمانيةُ بناءَ الانتماءات الأولية ورفعها إلى مستوى أرقى. بهذا المعنى، يكفّ الوطنُ عن كونه قطعة أرض، وتكفّ الدولةُ عن كونها مجرّد حدودٍ سياسيةٍ مُعترف بها. لكن ما حصل أنه، مع دخول الفرنسيين وتعاونهم مع الطوائف المهمشة، العلوية خصوصا، ثم مع صعود الفكر الأوروبي والأحزاب العصرية برزت الأقليات الدينية التي كانت دوماً في الكواليس، أو في أسفل السلم الاجتماعي والسياسي السوري، ليتبدّل الحال جذرياً. وكان انتشارُ القوى اليسارية، الريفية الأصول، معطوفاً على عدم الكبير في القوات المسلحة، نذيراً بصعود الأقليات واشتداد عودهم. وإذا كان أهمّ امتحانات الديمقراطية هو كيف تتعامل مع الأقليات، ذلك أنّ صعودها في البلدان العادية ظاهرة صحية، تؤدّي، مع الوقت، إلى زوال الطائفية، ولكن ما حصل في سورية من صعودٍ صاروخيّ للأقليات بين 1965 و1975 لم يكنْ تحوّلاً واعياً نحو الديمقراطية لبناء دولة الرعاية المدنية، ومحو الطائفية تدريجياً في النفوس والنصوص، فلم يكن ثمّة برنامج مرحلي لهذه الغاية، أو مراعاة لأغلبية السنيّة في مسعى اليسار السوري إلى فرض الثورة العلمانية على الاقتصاد والدولة والمجتمع من فوق، فاقتصر الأمر على دمج عشوائي للأقليات في الدولة وتطوير الريف بطرق اعتباطية، ابتدعها أشخاص في السلطة كردات فعل على مظالم تاريخية، أو تطبيقاً لشعاراتٍ سياسية من دون تخطيط. وإن افترضنا أنّ نيات هؤلاء حسنة، فقد غلبتْ عملية دمج الأقليات المصالحَ الفردية ومفاضلةً أبناء المنطقة والمذهب ضمن اقتناع طوباوي أنّ الطوائف في سورية ستقبل بالتغيير الاجتماعي، وعفا الله عما مضى.

> تكفير العلمانية في مجتمعٍ تحوّل إلى سديمٍ بشريّ مفكّكٍ وممهلهل إحدى نتائج تطوّر المجتمعات المهزومة

ولندرك حجمَ المماهنة الخبيثة المقنّعة لتحويل سورية إلى دولةٍ ديمقراطية، وعلى الرغم من أنّ المجتمعَ السوري تقبّل بعض مظاهر الحياة المدنية العصرية، فقد كان «النظام الأقلوي»، في بداياته، متشدّداً عقائدياً ومعادياً للتدين، فوضع حدوداً للتثقيف الديني، وتولّى مسألة تسمية رجالات الدين وإدارة المؤسسات الدينية. وعندما التقت سورية ومصر ولبيبا عام 1971، وعزمت على وضع دستورٍ للاتحاد، قاومت سورية بشدة (لاعتباراتٍ تتعلق بدين الرئيس بالطبع) ضغط مصر وليبيا لجعل الإسلام دين الدولة، ونجحت في فرض نصّ اعتمدته منذ عام 1950 أنّ الإسلامَ هو أحد مصادر التشريع وليس الوحيد. حيث خطا الدستورُ السوري عام 1969 نحو العلمنة، بحذفه، مثلاً، بنداً يحدّد ديانةَ رئيس الجمهورية، وأصبح قسم «أقسم بشرفي ومعتقدي» بدلاً من «أقسم بالله العظيم». لكنّ الدستورَ عُدّل مجدداً عام 1973، وعاد القسمُ بالله وتثبيتُ ديانة الرئيس، وقام حافظ الأسد بخطواتٍ تصالحية مع النظام العلماني المزعوم والشؤون الدينية بإعادة الاعتبار لسنّة المدن، بما يضمن مصالحه ويحمي عرشه.

أثبتتِ التجربة السورية أنّ تكفير العلمانية في مجتمعٍ تحوّل إلى سديمٍ بشريّ مفكّك ومُهلهَل هو إحدى نتائج تعثّر تطوّر المجتمعات المهزومة، والتضحيات المقدّمة في سبيلها ليست سوى تعبير عن إدراكٍ عميقٍ بالعقم والاستحالة، وأنّ «علمانية الأقليات» مرتبطةٌ بالنظام الرجعي الفاسد وبالقمع والاستغلال الذي يُلهي الناس عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية، ويجعلهم مخدّرين لا يثورون على من استعبدهم. لذا كان لا بدّ لها أن تعود لتثير جدلاً واسعاً في ضوء الانتفاضة الشعبية عام 2011، وهل ستكون في صالح تعميق التعايش الاجتماعي والاندماج الوطني، أم ستكون بوابةً لصراعاتٍ دينية ومذهبية وقومية، خصوصا أنّ هناك من ينفخ في الرماد، ويسعى إلى تضخيم الهواجس والمخاوف. والأقليات إنتاجٌ سوري بامتياز، وهي ليست بعيداً عن منطق الغلبة بالعنف، وعلى الرغم من تمادي النظام في القتل والتدمير والارتهان لدول خارجية مقابل بقائه، وعلى الرغم من التواطؤ المتبادل بين النظام ومؤسسة الدين الإسلامي الرسمي الحليف، لم تجرؤ الأقليات على مراجعةٍ جديةٍ لموقفها من النظام المستبدّ، حتى حين مارست أجهزته الأمنية البطش والتشبيح ضد أبنائها أنفسهم، أو حين أعطى وزارة الأوقاف سلطاتٍ غير مسبوقة في الرقابة على التعليم وعلى مؤسسات الدولة، وحتى حين اشتدّت سياسةُ مغازلة التيار الديني الأصولي بعد 2006، العام الذي سُمح فيه للقبيسيات بالعمل شبه العلني، مقابل حلّ جمعية المبادرة الاجتماعية (2007) لأنها أجرتْ استبياناً ميدانياً عن قانون الأحوال الشخصية العامّ. لقد أصبحت الأقليات مرهونةً بالنظام غير مرهون بها. ولا يخفى على أحدٍ أنّ الجمهورَ السوريّ منقسمٌ اليوم، ليس على أساسٍ علماني ومضادّ للعلمانية، بل على أساس مع النظام أو ضدّه، في ظلّ غياب مفجع لطرفٍ مؤثر يؤكد ضرورة قيامَ مجتمعٍ مدنيّ ديمقراطي بعيد عن الفوضى الفكرية وعبثيّة التطبيق، قريب إلى المخيّل الاجتماعي والوعي الجمعي السوري.

(كاتبة سورية)

حكومة لبنان بين صندوق النقد و «صندوق الفرجة»

سعد كيوان

«صندوق الفرجة». توصيفٌ ينطبق على الحكومة اللبنانية التي أبصرت النور، برئاسة نجيب ميقاتي، بعد فراغ دام أكثر من سنة منذ استقالة حكومة حسان دياب، على إثر تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020 ووقوع مئات الضحايا وتدمير أحياء بكاملها. حكومة ولادتها قيصرية تحتوي على كل شيء، بما فيها الأمور الأكثر غرابة، وتصلح لكل شيء باستثناء قدرتها على الإصلاح وإعادة استنهاض البلد وإعطاء أمل للناس. وقبل أن يستقيل وعد دياب اللبنانيين بتحقيق شفاف، وكشف الفاعلين خلال خمسة أيام، مدعوما أيضا بالتزام رئيس الجمهورية، ميشال عون، الذي أعلن يومها أنه استلم تقريرا قبل أسبوعين من حصول التفجير، ولكنه لم يتحرّك، لأن ذلك «لا يدخل ضمن صلاحياتي». وما زال اللبنانيون ينتظرون معرفة من تسبّب بقتل أبنائهم وإخوتهم وأحبائهم. ومع استقالة دياب، دخل لبنان في دوامة البحث عن رئيس حكومة، يلبّي هواجس أهل السلطة، وسعيهم إلى إفشال مهمة المحقق العدلي في كشف خيوط الجريمة والمسؤولين عن إدخال مادة نيترات الأمونيوم إلى المرفأ ووجهة استعمالها. وفي الوقت نفسه، استكمال نهب مدّخرات اللبنانيين. وتدرّجت العملية من تكليف شخصية من خارج الطقم السياسي، مصطفى أديب، لتأليف حكومة من مستقلين وذوي اختصاص، تحت ضغط الشارع و«انتفاضة 17 أكتوبر»، وبدفع من المبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بهدف امتصاص غضب اللبنانيين، ولكن أركان السلطة كانوا له بالمرصاد، فاضطر بعد ثلاثة أسابيع إلى الاعتذار. ثم عادت الكرّة إلى سعد الحريري الذي اعتقد أنه راجع على حصان أبيض، معلنا تمسّكه بالمبادرة الفرنسية بتشكيل حكومة مستقلين غير منتمين إلى القوى السياسية، وراح يغرق في أفخاخ مستنقع التأليف الذي نصبه رئيس الجمهورية بإصراره على أن تكون له حصة تفوق ثلث عدد الوزراء، لكي يتسنّى له التحكّم بقرارات الحكومة التي ستكون، على الأرجح، آخر حكومة في ظل رئاسته التي تنتهي في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022. واستمرّ التأليف يدور في حلقة مفرغة تسعة أشهر، بعد أن المرأة الأفغانية جزء من المجتمع، لها حقوق وعليها واجبات طبقاً للقرآن والسُّنة، وهناك عادات وتقاليد وثقافة اجتماعية يمارسها الأفغاني في بلاده كما يفعل الآخرون في بلدانهم، ولن يسمح المجتمع الأفغاني بتجاهل تلك العادات والتقاليد والثقافة المتبعة جيلاً بعد جيل.

آخر القول: كان لزيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن، إمارة أفغانستان الإسلامية، بعد زيارات موسكو وإسلام أباد وأنقرة، أثر بالغ الأهمية، سيعود بالنفع على حكومة طالبان الأفغانية، وهو أرفع وأول مسؤول دولي يزور كابول تحت الحكم الجديد.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

(3)

اهتمّت وسائل الإعلام الغربية والقيادات السياسية بحال المرأة الأفغانية تحت ظل حكم «طالبان»، وكان الحركة تحمل ضغينة ضد المرأة وتعمل للانتقام منها. فات هؤلاء أن الحركة إسلامية، تحرم البغي والظلم والعدوان على الإنسان، لها حقوق وعليها واجبات طبقاً للقرآن والسُّنة، وهناك عادات وتقاليد وثقافة اجتماعية يمارسها الأفغاني في بلاده كما يفعل الآخرون في بلدانهم، ولن يسمح المجتمع الأفغاني بتجاهل تلك العادات والتقاليد والثقافة المتبعة جيلاً بعد جيل.

> انتزع رئيس الجمهورية هدفاً دائماً عمل عليه خلال محاولتي تأليف الحكومة اللتين سبقتا ميقاتي، «الثلث المعطل»

بدل المحارم الورقية، ويدعوهم كذلك إلى الشرب من الحنفية بدل زجاجات المياه المعدنية، وغيرها من الوصفات «الإصلاحية»! وبطبيعة الحال، تحوّل هذا الوزير إلى عنوان للسخرية والتعليقات اللاذعة في وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. وزير آخر أسندت إليه حقيبة الإعلام، وهو صحافي معروف، راح يعلن ولاءه لبشار الأسد، واصفاً إياه بـ«رجل العام ومنقذ سورية من المؤامرة الكونية التي تتعرّض لها»، و«بطل قومي وسقوطه كان سيؤدّي إلى سقوط سورية ولبنان والعراق وأيضا دول الخليج...». وكذلك رأيه بحسن نصرالله الذي يعتبره زعيماً عربياً من دون منازع. وأكثر من ذلك، طالب، في أول تصريح له ردًا على منتقديه، بأن لا تستضيف وسائل الإعلام «لأولئك الصحافيين والمعلقين الذين يتطاولون ويعملون على تيئيس الناس»! نموذج ثالث هو وزير الاقتصاد الجديد الذي كان يعمل في الولايات المتحدة، وعَزَت إليه حقيبة الحرب البارعة. ويقترح هاس الذي كان مديرا للتخطيط في وزارة الخارجية الأميركية، ويترأس حاليًا مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وصاحب كتاب «No One's World: The West, the Rising Rest and the Coming Global Turn»، إنشاء كونسيرت قوى عالمي جديد (مجلس لإدارة شؤون العالم) على شاكلة الكونسيرت الأوروبي الذي حكم القارّة الأوروبية بعد نهاية الحروب النابليونية. يتكون المجلس من ست قوى رئيسة على الساحة الدولية: الصين والهند واليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي (بقيادة ألمانيا طبعا) والولايات المتحدة. يعبر الكونسيرت المقترح عن التغير الكبير الذي طرأ على النظام الدولي مع انتهاء عصر الهيمنة الأميركية، الذي يعد بحسب هاس أقصر عهد هيمنة في التاريخ، إذ استمر عقدا واحدا فقط بين نهاية الحرب الباردة عام 1991 وهجمات سبتمبر 2001.

لكن، بماذا يعنينا كل هذا الجدل عن مستقبل القوة الأميركية بعد أفغانستان، على مشكلاته وعلاته (بعضه انتقائي وبعضه الآخر يتجاهل التحدّيات التي تواجهها القوى الصاعدة في النظام الدولي)؟ يعنينا بشدة، وربما أكثر مما يعتقد كثيرون، فمعظم الدول العربية متحالفة مع واشنطن، أو تعتمد على حمايتها، أو تتلقى مساعدة منها، أو ترأهن على دور لها في حل أزماتها. التوقعات المتزايدة بشأن تراجع تأثير الولايات المتحدة أو على الأقل تراجع اهتمامها بشؤون المنطقة والعالم يجب أن يمثل جرس إنذار لهذه الدول. ولا بأس من لفت الانتباه إلى أن كل الدول العربية المنهارة اليوم (سورية، العراق، ليبيا، اليمن) تشترك في أنها كانت حليفة للاتحاد السوفييتي، وتعتمد على دعمه وحمايته، وقد دخلت مرحلة انعدام الوزن، وصولا إلى الانهيار الكامل، على خلفية غياب الدعم والحماية.

حاشية في انتخابات برلمان العراق

عبد اللطيف السعدون

لا يختلف اثنان من العراقيين، إذا استثنينا حفنة رجال الطبقة السياسية الحاكمة ومريديهم، في إدراك أن لا شيء جذريا سوف يتغير بعد العاشر من الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول)، موعد إجراء الانتخابات البرلمانية الموعودة، وأن «غودو» لن يجيء. وسوف يبقى الحال كما الآن، لأن الذين يعدون إنتاج «العملية السياسية» العائلة الشعبية التي طالبت بالتغيير الجذري والشامل الذي يُنقذ البلاد. ويستعيد الوطن الذي اغتصبه الأفاقون واللصوص وسدنة الأجنبي، وأن يلتفّ هؤلاء حول مطلب «الانتخابات المبكرة»، ليفرغوه من معناه، ويحوّلوه إلى سلاح بأيديهم، مع أنه واحد من حزمة مطالب متكاملة، طرحها الحراك الشعبي الذي دعا إلى حكومةٍ انتقالية، تتولى محاكمة قتلة الثوار، وحصر السلاح بيد الدولة، وحل المليشيات، ومكافحة الفساد، ووقف نهب المال العام، وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، وتوفير الخدمات العامة، والتحضير لانتخاباتٍ مبكّرة، نزيهة وشفافة وحرّة، لكن تلك المطالب انحسرت عن ذاكرة كثيرين. وفي مقابل ذلك، وجدنا إصرارا على ادامة الحال، والسعي إلى إعادة إنتاج «العملية السياسية» الطائفية التي شرعنها الأميركيون، واستثمرها الإيرانيون في فرض هيمنتهم. وسمعنا مزاعم متحدّية لأنه إذا كان هناك من يريد إسماع صوته وعرض مطالبه، فعليه أن يشارك، وأن يعطي صوته لمن يشاء، مساهما في إرساء لبنة في ما يسمونه «البناء الديمقراطي» الذي هو غير موجود أصلا. وهذا نموذج لتبريرات واهية، وخدع مضللة، غرضها تكريس الوضع الحالي، وإعادة إنتاجه مع بعض الرتوش والأصباغ التي تضمن إضفاء «صدقية» كاذبة قد تملأ عيون بعض من يراقب من معنيين إقليميين ودوليين، وحتى من «مواطنين» بسطاء، يقترفون معجزة حسن الظن بأيامهم التي أورثتهم النكد والمرض وسوء الحال.

(كاتب عراقي)

حكومة طالبان والمرأة والإسلام

محمد صالح المسفر

عندما أعلنت حركة طالبان الأفغانية تشكيل حكومتها بعد ثلاثة أسابيع من تحقيق النصر على من عاداها، ودخولها العاصمة كابول، رافعة أعلامها من دون إراقة دماء، وإعلان أسماء الذين سيشغلون مناصبهم الوزارية، تحت بيان حكومة «تصريف أعمال»، أي حكومة انتقالية، انبرت عواصم الغرب تحذّر وتنذر وتتوعّد بأنها لن تعترف بهذه الحكومة، لأنها «غير جامعة وغير تمثيلية»، أي من صنف واحد. وقالت إنها لن تفرج عن أموال أفغانية في البنوك الأجنبية (11 مليار دولار). وأعلن أمير الإمارة الإسلامية الأفغانية، هبة الله أخوند زاده، أن «الحياة وشؤون الحكم ستنظّم طبقاً للشريعة الإسلامية في البلاد»، وأن حكومة طالبان تلتزم كل القوانين والتعهدات والالتزامات الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وارتفعت أصوات بأن معظم وزراء حكومة «تصريف الأعمال» من قيادات الحركة وعلماء دين، وأن المرأة لم يُحسب لها حصة في تولّي أي منصب في الحكومة، وأن مظاهرات نسائية وجماهيرية انتشرت في المدن الأفغانية احتجاجاً على «طالبان»، وأن قوات الحركة تصدّت لهم بالغاز المسيل للدموع أحياناً، وبالهراوات والسلاح أحياناً أخرى، لتفريق المظاهرات، وأن أحد الوزراء مطلوبٌ في أميركا بتهمة «الإرهاب».

(2)

معلومٌ أن المنتصر، في كل الثورات في العالم، هو الذي يشكّل قيادة المرحلة من كواذره وقياداته. هكذا فعل الجنرال ديغول عندما انتصرت المقاومة (فرنسا الحرة) التي كان يقودها من خارج البلاد ضد الاحتلال الألماني لفرنسا. وعندما دخل العاصمة باريس في 1944، وشكّل الحكومة المؤقتة، كان معظم وزرائها من أعضاء المقاومة وأنصارها. كذلك فعل ماوتسي تونغ في الصين عام 1949. وعندما بحرز الحزب الجمهوري أو الديمقراطي في الولايات المتحدة الفوز في الانتخابات الرئاسية، فإن الرئيس المُنتخب يأتي بمعظم أفراد إدارته من الحزب الفائز بالرئاسة، ومن تعاون معه في الحملة الانتخابية. وكذلك يفعل حزبا العمال والمحافظين في بريطانيا. صحيحٌ أن هناك أعضاءً وقياداتٍ في السلطة التنفيذية من فئات أخرى، لكنهم قلة، وليسوا في حالة ثورة كما حال أفغانستان اليوم. «طالبان» أكثر عقلانية، عندما شكلت «حكومة تصريف أعمال»، أي مؤقتة، حتى يتم لهم الوقت الكافي لاكتشاف كوادر وطنية أفغانية صادقة من خارج التنظيم، ليستعينوا بهم في الشواغر الإدارية. وقد أصدرت الحركة بياناً تدعو فيه كل الكوادر التي غادرت أفغانستان، عشية انتصارها، بمن فيهم رموز في النظام السابق، وكل العاملين في الحكومة السابقة، العودة إلى البلاد آمنين ومن دون ملاحقة. وهذه بادرة تسجّل لقيادة «طالبان».

لو نجحت مارين لوبان (حزب الجبهة الوطنية) في الانتخابات الفرنسية، وبلادها ليست في مرحلة انتقال سياسي واجتماعي، كما أفغانستان، ستشكّل حكومتها في معظمهم من حزبها اليميني، ولن تأتي بأي عضو في الحزب الاشتراكي الفرنسي أو الحزب الشيوعي أو حزب الخضر مثلاً. وكذلك الحال في ألمانيا أو إيطاليا. ويعتقد الكاتب أنه لو لم يكن الحال في أفغانستان في مرحلة انتقالية لكان الوضع غير ما هو كائن اليوم.

> المنتصر، في كل الثورات في العالم، هو الذي يشكل قيادة المرحلة من كوادره وقياداته

جدل أميركا ما بعد أفغانستان

مروان قبلان

أعادت فوضى الخروج الأميركي من أفغانستان، والسرعة التي انهارت بها حكومة أشرف غني، وعودة حركة طالبان إلى السلطة بعد 20 عامًا من إطاحة واشنطن حكمها، أعادت إلى واجهة الجدل الإعلامي والأكاديمي مسألة قرب انتهاء عصر الهيمنة الغربية (الأميركية) في النظام الدولي. وذهب المؤرخ الاسكتلندي الأصل، والأستاذ في جامعة ستانفورد، نيل فيرغسون، إلى التبشير بقرب تحقق نبوءته التي وضعها في كتابه المعروف "Civilization: The West and the Rest"، إن الولايات المتحدة تعيش المراحل الأخيرة في عمر إمبراطوريتها التي لم يعرف التاريخ مثيلا لها في القوة والثراء. لا يعقد فيرغسون، لتأييد رأيه، مقارنة بين انسحاب واشنطن من أفغانستان وانسحابها من فيتنام عام 1975 كما فعل كثيرون، بل يفضّل مقارنة الانسحاب الأميركي من أفغانستان عام 2021 بالانسحاب السوفييتي منها عام 1989، ليأخذنا إلى نتيجة أن عصر الانهيار الأميركي على الأبواب.

يقدّم فيرغسون مؤشّراتٍ عديدة لدعم رأيه، فالدين الفيدرالي الأميركي، يقول، تضاعف عدة مرات خلال عقدين، من 32% من الناتج القومي عام 2001 إلى 66% عام 2011 إلى نحو 130% اليوم. إضافة إلى ذلك، بات سكان الغرب يمثلون أقلية اليوم (نحو 10% من سكان العالم)، وأقلية متقدمة في العمر، فيما باتت توجد ثلاثة اقتصادات غير أوروبية بين السبع الكبرى في العالم (اليابان والصين والهند). قال مفكّرون آخرون أيضا بانتهاء عصر الهيمنة الغربية (الأميركية)، لكنهم كانوا أكثر حذرا حيال مزاعم انهيارها، ففي مقالة بعنوان «نحو كونسيرت عالمي جديد»، نشرتها أخيرا مجلة فورين أفيرز، رأى ريتشارد هاس وتشارلز كابشن أنه مع تراجع موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي (تراجعت حصتها من الناتج العالمي والتجارة الدولية بمقدار النصف، منذ بلغت ذروتها مطلع الستينيات من القرن الماضي). ومع صعود قوى جديدة، تبرز الحاجة إلى تأسيس نظام دولي جديد، يأخذ بالاعتبار المتغيرات التي حصلت منذ نهاية الحرب الباردة. ويقترح هاس الذي كان مديرا للتخطيط في وزارة الخارجية الأميركية، ويترأس حاليًا مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وصاحب كتاب «No One's World: The West, the Rising Rest and the Coming Global Turn»، إنشاء كونسيرت قوى عالمي جديد (مجلس لإدارة شؤون العالم) على شاكلة الكونسيرت الأوروبي الذي حكم القارّة الأوروبية بعد نهاية الحروب النابليونية. يتكون المجلس من ست قوى رئيسة على الساحة الدولية: الصين والهند واليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي (بقيادة ألمانيا طبعا) والولايات المتحدة. يعبر الكونسيرت المقترح عن التغير الكبير الذي طرأ على النظام الدولي مع انتهاء عصر الهيمنة الأميركية، الذي يعد بحسب هاس أقصر عهد هيمنة في التاريخ، إذ استمر عقدا واحدا فقط بين نهاية الحرب الباردة عام 1991 وهجمات سبتمبر 2001.

لكن، بماذا يعنينا كل هذا الجدل عن مستقبل القوة الأميركية بعد أفغانستان، على مشكلاته وعلاته (بعضه انتقائي وبعضه الآخر يتجاهل التحدّيات التي تواجهها القوى الصاعدة في النظام الدولي)؟ يعنينا بشدة، وربما أكثر مما يعتقد كثيرون، فمعظم الدول العربية متحالفة مع واشنطن، أو تعتمد على حمايتها، أو تتلقى مساعدة منها، أو ترأهن على دور لها في حل أزماتها. التوقعات المتزايدة بشأن تراجع تأثير الولايات المتحدة أو على الأقل تراجع اهتمامها بشؤون المنطقة والعالم يجب أن يمثل جرس إنذار لهذه الدول. ولا بأس من لفت الانتباه إلى أن كل الدول العربية المنهارة اليوم (سورية، العراق، ليبيا، اليمن) تشترك في أنها كانت حليفة للاتحاد السوفييتي، وتعتمد على دعمه وحمايته، وقد دخلت مرحلة انعدام الوزن، وصولا إلى الانهيار الكامل، على خلفية غياب الدعم والحماية.

لبنان: حكومة جورج وناصر

ارنست خوري

تحاول تجنُّب الوحل لكنك تغطس فيه رغماً عنك. الوحل هنا استعارة للسياسة اللبنانية التي لا سياسة فيها، وأما التجنب فهو إحالة إلى عدم الكتابة عن يوميات الجحيم اللبناني، وقد صارت له حكومة جديدة لأصحابها بشار الأسد وحسن نصر الله وميشال عون ونبيه بري والآخرين، بعد أشهر طويلة من المجاهرة بأسباب التأخير، من نوع تمسّك ميشال عون بوزير معين وبثلث يكمل فيه تعطيل كل شيء، في البلد، ورفض «الثنائي الشيعي» أي حكومة لا يكون فيها وزير المالية من صفوفه ومن أبناء الطائفة أو بناتها، وضرورة إرضاء زعماء الطوائف في التعيينات، حتى طلال إرسلان (!) وذلك كله يحصل بينما البلد ينتهي حرفياً ولا يبقى منه إلا الحطام.

تقدّم الحكومة لهواة تضييع الوقت ووجع القلب وتلويث العقل مواد غزيرة للسخرية أو للتحليل. هي حكومة إعادة تدوير بشار الأسد من خلال إيصال الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سورية بموافقة أميركية . إسرائيلية؟ نعم على الأرجح. هي حكومة تسوّل بضعة ملايين من الدولارات من الخارج لتجييرها كرشاوى في الانتخابات النيابية ربيع 2022؟ معقول. هي آخر حكومات عهد ميشال عون وبشارته المبكرة بالجحيم؟ على الأرجح. هو مجلس وزراء وكلاء الفاسدين الأصليين ومستشاريهم؟ أكيد. هي فريق عمل ينهي خرافة معارضة السياسيين لنهج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتحميله وحده مسؤولية الانهيار الحاصل؟ هذا مثبت في تولي اليد اليمنى لرياض سلامة، مدير العمليات المالية في المصرف المركزي يوسف خليل، منصب وزارة المالية. أما النميمة الأقوى عن الحكومة، والتي تعطي فكرة عن مستوى «السياسة» في لبنان بنسخته الحزباللهية - العونية، فهي التي تفيد بأن الحكومة الجديدة فيها حصة لإيمانويل ماكرون، بدليل وجود فرأس الأبيض وزيراً للصحة فيها! بهذا النوع من الأسئلة والأجوبة العميقة والفلسفية، يمكن للهواة أن يتسلّوا، ولآخرين أن يتوقفوا عند اسمين اثنين تضمنتهما اللائحة والصورة التذكارية الذكورية: هناك جورج قرداحي، رجل المليون و«السامح الكريم» والإعجاب الطبيعي بكل الطغاة والقتلة، وهناك وزير البيئة اسمه ناصر ياسين. هجاء قرداحي لا يعبّر عن فداحة تعيينه، فقطوع الرجل بنفسه، في أول تصريح له بصفته الوز

الإصلاح الديني... قراءة عامة

علي العبدالله

تثير الدعوة إلى الإصلاح الديني ردود فعلٍ متباينة، في ضوء المواقف الفكرية والسياسية والسجالات الساخنة بين أنصار الإصلاح ورافضيه، على خلفية الموقف من الدين ودوره في الحياة العامة، بما في ذلك السياسة. فالذين ينكرون أهمية الدين في العصر الحديث، ويعتبرونه عائقاً أمام التنمية والتقدّم، ويربطون بين إخفاق المشاريع التنموية في المجتمعات المسلمة والدين الإسلامي، يرون دعوة الإصلاح نافلةً لا طائل تحتها، إن لم تكن ضارّة، والذين يتمسّكون بالدين ودوره في الحياة العامة ليسوا على موقفٍ واحدٍ، حيث تبنّت المدرسة العقلية، جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلامذتهما من بعدهما، الإصلاح الديني، ورأته ضرورة مصيرية للخروج من حالة الجمود واللحاق بركب التطوّر والحضارة؛ واعتبرته مدخلاً لازماً للإصلاح السياسي، فيما لم ترَ المدرسة الإحيائيّة الحركيّة، الإخوان المسلمون والسلفية، وجود حاجةٍ للإصلاح الديني، فالإسلام في نظرها ليس بحاجةٍ لذلك؛ وإن كل ما يحتاجه تنقية وتحريك وتجنيد وتعبئة ليس إلا، فدافع الأولى تحديث المجتمع، والدفع به إلى مصافّ الدول المتقدّمة، انطلاقاً من رؤيةٍ تربط الإصلاح السياسي بالإصلاح الديني، فيما تهدف الثانية إلى ضبط المجتمع، عبر تثبيت رؤية تقليدية وحركية قائمة على التسليم والطاعة، والعمل من أجل بلوغ السلطة، في تغليبٍ للجانب السياسي على الجانب المعرفي.

لدعوة الإصلاح الديني وجاهتها وضرورتها لما يشكّله الدين بالنسبة إلى الإنسان من حاجةٍ ودافع، يلبّي حاجة نفسية. فالإنسان متديّن بالفطرة، ويدفع إلى الفعل، إيجابي في الغالب، في ضوء توجيهات الدين، الإسلام في حالتنا، إلى تبنّي قيم أخلاقية واجتماعية، والدعوة إلى إعمال العقل وإعمار الكون وتحقيق العدل والمساواة. وتنطلق دعوة الإصلاح من مسلّمة رئيسة: حالة الجمود التي أصابت الفكر الإسلامي، بدءاً من أواخر العصر العباسي الثاني، مروراً بعصور التفكّك والانقسامات والصراعات الداخلية والغزوات الخارجية، وما نجم عنها (حالة الجمود) من أثرٍ ثقيلٍ تحمله الأجيال المسلمة على كاهلها، قراءات ومذاهب ومواقف وفتاوى تتعارض كلياً أو جزئياً مع مكانة الإنسان ودوره في الوجود كما حدّدها القرآن الكريم، قيّدت حركتها، أفراداً وجماعات، وشلّت قدرتها على مواجهة التحدّيات وملاقاة التغيرات والتحولات المحلية والعالمية، والانطلاق نحو آفاقٍ رحبةٍ مفعمةٍ بالحيوية والتطور والازدهار، فالجمود على الفكر الديني، بغثّه وسمينه، والتمسّك برؤى وفتاوى تجاوزها الزمان، وشيوع تديّن ظاهري، بعيد عن جوهر الدين وأهدافه، على حساب روحيته وقيمه، رتّبت خسارة للإسلام والمسلمين في معركة الحضارة والتنافس مع القوى الخارجية ورؤاها الفكرية وبرامجها التطبيقية. لذا، غدا ضرورة مصيرية خوض مغامرة الإصلاح الديني في مواجهة معوّقات داخلية، سيادة عقلية التقليد والتسليم، وأن لا جديد يقال، وخارجية، الهيمنة والسيطرة على النظام الدولي والقواعد الناظمة لعمله، وتحديد التخوم والحدود المطلوبة مراجعتها وإعادة النظر في منطقيتها وموضوعيتها وجدواها. وهذا يستدعي البدء من إعادة نظرٍ في الرؤية الدينية السائدة، وفي المرتكزات الفقهية التي اعتمدتها والممارسات التي قادت إليها. فالرؤية الدينية السائدة كرّستها عوامل ومراحل تاريخية متقلبة، من التباس بعض النصوص على المسلمين الأوائل، في ضوء القدرات المعرفية والعلمية في زمانهم، فكلّ جيل يجيب عن الأسئلة التي تواجهه بما بين يديه من معارف ومناهج فكرية، إلى انفجار الصراعات البينية، وتوظيف قراءاتٍ معيّنة للنص الديني، خدمة لأهداف سياسية، الجبرية والقبول بالخليفة المتغلّب، والتخلي عن إلزامية الشورى والانتقال إلى الحكم الوراثي السلطاني، وبخس الإنسان ودوره، وتحويله إلى كائن عاجز، محتاج من يسيّره ويقوده، إلى الغزوات الخارجية، المغول والتتار والحروب الصليبية، وتدمير الحواضر الإسلامية. علما أن نقد الرؤية الدينية السائدة، واقتراح تعديلات أو بدائل لها، لا يعنيان رفض الدين ذاته، بل مراجعة ونقد قراءات أنتجها بشرٌ ليسوا معصومين من الخطأ، نذكّر هنا بقول أبي حنيفة النعمان: «كل الرجال يردّ عليهم إلا صاحب هذا القبر»، في إشارة إلى قبر النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فالرؤية السائدة ليست الدين، وإن احتوت على جوانب دينية. إنها قراءات وتقديرات أنتجها بشر استنطقوا النص الديني (القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة)، واستنتجوا منه معاني ومواقف ورؤى وتقديرات، بنت زمانها ومكانها، لا تستغرق كل الممكنات والمعاني والقراءات.

بات الإصلاح الديني، بما هو تحديثٌ للمفاهيم الدينية، وتطويرها، باعتماد أدوات بحثٍ عصرية تتسق مع المستوى المعرفي الحديث في قراءة النص الديني المؤسّس، ضرورة واقعية وإنسانية؛ ردّاً على حالة الجمود والفوضى الفكرية والفقهية السائدة؛ ولما يمكن أن يُحدِثه من تأثيرٍ في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، ولما سيكون له من تأثير في جمهور المسلمين، حيث للدين مكانة رفيعة في المجتمعات المسلمة، وفي المخيال الشعبي لعامة المسلمين، وتطوير حياتهم ومجتمعاتهم.

غير أن هذه الموجبات والمبرّرات المنطقية والهامة لم تجعل الإصلاح الديني مقبولاً وتنفيذه سلساً، فقد نهضت في وجهه قوى دينية، الإخوان المسلمون والسلفيون وبعض المشيخيات، واجتماعية، كتل شعبية، فالقوى الإسلامية المنظّمة ترفض دعوة الإصلاح الديني، لأنها تستدعي برنامجاً طويلاً، ليست مستعدّة لبذل الجهد لأجله، لأنه ينقلها خارج خططها: انتزاع السلطة التي أعطتها أولويةٍ مطلقة، فحاربته بذريعة خدمة الأعداء بالنّيل من الدين الإسلامي وتشويه صورة المسلمين. فيما ترفضه المشيخيات، وهي تعلم صوابيته، من خلال كتبها القديمة التي تقرّ بـ «تغير الأحكام مع تغير الأزمان»، وبما عرفته من تاريخ فقهاء غيّروا فتواهم مع تغيير المكان، مثل تغيير الشافعي في كتابه «الأم» عند انتقاله من العراق إلى مصر، لأنه يكشف هزال مرتكزاتها العلمية أمام جمهورها. وترفضها الكتل الشعبية، لأنها تخاف كل جديد، ويقلقها الخروج من اعتيادها وشعورها بالرضا عن وضعها؛ هي متوجّسة من كل جديد أو خارج عن مألوف عادتها وحياتها الرتيبة،

> لدعوة الإصلاح الديني وجاهتها وضرورتها لما يشكّله الدين بالنسبة إلى الإنسان من حاجةٍ ودافع، يلبّي حاجة نفسية

> الإصلاح الديني، بما هو تحديثٌ للمفاهيم الدينية، وتطويرها، ضرورة واقعية وإنسانية

فالإصلاح الديني، بما ينطوي عليه من نقد وتقويم للراهن والماضي الفكري والسلوكي لعموم المسلمين، يفتح المجال للتفكير العلمي في الشأن الديني، خارج الرؤى الرائجة، ويتيح إمكاناتٍ لقراءات ورؤى جديدة تتخطّى الراهن وما فيه من خللٍ واستنتاجات فجّة، عملاً بقول النبي عليه الصلاة والسلام «ثوروا القرآن»، سيصطدم بالعقلية التقليدية وبنمط التربية القائم على الطاعة وتمجيد الماضي التليد؛ والتعليم المرتكز على التلقين والحفظ دون تفاعل مع المحتوى وتحليله وتقويمه عبر مساءلته ومعارضته.

موقف غريب للكاتب اللبناني حازم صاغية طرحه في مقالة له تحت عنوان «الإصلاح الديني ولماذا يصعب أن ينشأ عندنا»، الجمهورية. نت: 2021/8/2، فبعد عرض طويل لما حصل في أوروبا في القرون الوسطى من تطوّر التعليم والعلم وانتشار النزعة القومية مهد لإطلاق حركة الإصلاح الديني وتشكيل العقيدة البروتستانتية، ذهب إلى القول باستحالة الإصلاح الديني عندنا، في ضوء ما نواجهه من التخلف العلمي، وسيطرة المشاريع السياسية على المشهد الوطني وممارسات أنظمة الاستبداد، بما في ذلك توظيف الدين لتثبيت استبدادها، متجاهلاً التباين الشاسع بين الحالتين والزمان والمكان المتباعدين، من جهة، وطبيعة الإصلاح في كلتا الحالتين، حيث لا كنيسة ولا رجال دين ولا كرسي اعتراف ولا خطيئة أصلية في الإسلام، وحيث الفردية مقرّة ومحترمة، والدعوة إلى إعمال العقل ثابتة وراسخة، من جهة ثانية، ما يجعل طبيعة الإصلاح ومداه مختلفين وشروط حصوله متباينة.

تنبع الدعوة إلى الإصلاح الديني من احتياجات المرحلة التي نعيشها؛ ليكون الفكر الإسلامي قادراً على التعاطي مع العصر الحديث وأفكاره وأدواته؛ وقادراً على الاستفادة من الثورات العلمية الكبرى ومنتجاتها. وهذا يتطلّب منظومةً فكريةً إسلامية جديدة، قادرة على التفاعل مع الظروف المتغيرة، ومع القيم الإنسانية الحديثة، والانفتاح على الآخر والتعايش معه وتقبله، وقادرة على سد النقص وملء الفراغ في المجالات التي لم تلقَ اهتماماً كافياً من مفكّري المسلمين وفقهائهم، كموقع الإنسان في الكون وأبعاده القيمية والحقوقية، بحيث تتأسّس على قراءة إنسانية للدين تحرّره من القراءة الفقهية السائدة، وتجعلها أكثر انسجاماً مع روح الدين الإسلامي ومنطلقاته العامة، بحيث تتناغم وتنسجم المنظومة الجديدة مع الإنسان وطبيعته وأبعادها. والمطلوب من النخب الدينية والثقافية تأسيس مراكز بحث وبرامج حوارية، لبلورة مشروع إصلاح ديني منبثق من حوار داخلي شامل وعميق، مفتوح على المساءلة المعرفية؛ كي يتحرّر من سيطرة النقل، يفتح آفاقاً واسعة للنقد والمراجعات، وتحويله إلى عامل بناء وتطوير. مشروع قادر على حلّ معضلة الإنسان المسلم وقلقه وتوجسه بتزويده بذخيرة حية؛ قيمية واجتماعية ومعرفية، تؤهله للانخراط في قضايا العصر العلمية والثقافية والاجتماعية والحقوقية.

(كاتب سوري)

قراءة متأنية في الانتخابات المغربية

علي أنوزلا

ما زالت نتائج الانتخابات المغربية تطرح أسئلة كثيرة على الباحثين والمهتمين بالشأن المغربي لتفكيك ألغازها، واستيعاب مفاجآتها الفارقة، والاستفادة من دروسها إن كان لها من دروس يُستفاد منها، فقد تعدّدت التحاليل وتضاربت التفسيرات التي تحاول تقريب ما حصل للقارئ المغربي، ومن خلاله للقارئ العربي، والأجنبي بصفة عامة، وطغت إلى حد كبير النظرة الاختزالية، أو قراءة العناوين الكبرى لهذه النتائج على بعض الأطروحات التي حاولت أن تلخص المشهد في هزيمة الإسلاميين في آخر معقل لهم في السلطة في المنطقة العربية منذ ثورات الربيع العربي التي حملتهم إلى مراكز القرار في أكثر من دولة عربية. وذهبت قراءات متسرّعة إلى تفسير ما حصل في المغرب بأنه تصويتٌ عقابيٌّ ضد الحزب الإسلامي الذي تولى قيادة الحكومة ولايتين متتاليتين زهاء عقد. وفي هذا السياق، استوفت الانتخابات المغربية غايتها بالنسبة لأنصار الثورات المضادّة في المنطقة العربية، بما أنها أعطتهم العنوان الذي يسهل تسويقه وترويجه في وسائل الإعلام الغربية. وفي الوقت نفسه، أرسلت رسائل إلى الشعوب العربية التوّاقة إلى التغيير لنفض يدها من التجارب التي كان مآلها الفشل. وهنا يمكن فعلا الحديث عن «استثناء مغربي»، بما أن إبعاد الإسلاميين عن السلطة في المغرب كان قرارا صادرا عن صناديق الاقتراع نفسها التي خرجوا منها منذ 2011 بدفع قوي من رياح الربيع العربي، لتبوّء مراكز السلطة والقرار في بلدانهم، لكن السؤال المطروح يبقى بشأن مدى مصداقية نتائج صناديق الاقتراع في بلدٍ ما زالت تستعمل فيه كثير من الوسائل التقليدية غير الديمقراطية، والأساليب غير الشفافة، والممارسات غير النزيهة، لتوجيه الناخبين والتأثير على قرارهم.

وفي انتظار أن تُفرج وزارة الداخلية المغربية، التي أشرفت على العملة الانتخابية، عن الأرقام التفصيلية الخاصة باقتراع يوم 8 سبتمبر/ أيلول الحالي، أقترح، في هذه المرحلة الأولية، لفهم ما جرى، قراءتين متأنيتين لسياق الانتخابات وظروفها، تقنية وأخرى سياسية. وإذا بدأنا بالقراءة التقنية، فهي تفيد في فهم ميكانزمات العملية الانتخابية في المغرب، على اعتبار أنها إحدى آليات التحكّم في العملية برمتها، وتوجيه نتائجها حسب تقديرات الجهة التي تدير دواليبها من الخلف، ففي المغرب معروفٌ أن عملية التحكّم في نتائج الانتخابات تكون قبلية من خلال القوانين المنظمة لها التي تخضع كل مرة للتعديل، بما يناسب المرحلة ويخدم مصالح التوجّه الذي تسعى الدولة إلى دفع الناخبين نحوه، كما أن عملية التقطيع الجغرافي للدوائر الانتخابية الذي تقوم به وزارة الداخلية، وهي وزارة سيادة، يخضع للتوجهات نفسها التي تساير المعطيات المتوفرة لديها، بما يخدم النتائج التي تريد الوصول إليها. إضافة إلى ذلك، يكون تحديد الكتلة الناخبة، وهي مهمة تقوم بها وزارة الداخلية أيضا، عاملا حاسما في وضع سيناريوهات النتائج المتوقعة مسبقا. ويكفي القول هنا إن اللوائح الانتخابية في المغرب وضعت منذ عدة عقود، يتم تجديدها وتنقيتها كل سنة، ومع اقتراب كل استحقاق انتخابي، لكن الوزارة الوصية رفضت دائما كل المطالب بوضع لوائح جديدة لتجنّب كل الانتقادات التي تتجدّد عشية كل استحقاق انتخابي، بخصوص قدم معطيات اللوائح الانتخابية. وأخيرا، وليس آخرا، ظل الإشراف المباشر لوزارة الداخلية على تنظيم الانتخابات موضع شك وريبة في حيادها، لذلك كانت الأحزاب الديمقراطية في المغرب تطالب بإسناد هذه العملة إلى لجنة مستقلة، لكن هذا الطلب كان دائما يواجَه بالرفض، ولأسباب غير مقنعة.

وإلى جانب هذه المحدّدات القبلية التي تكاد تشترك فيها كل الاستحقاقات التي شهدها المغرب في الماضي، تميّزت انتخابات الأسبوع الماضي بمعطياتٍ رفعت نسبة الشك في مصداقية نتائجها. أولاها الاستعمال المفرط للمال لتوجيه الناخبين، سواء كان نقدا أو عينا. وفي هذا، تكاد تشترك معظم الأحزاب السياسية المشاركة فيها، مع تفاوت في حجم المال ورمزية الإغراءات العينية التي استعملت لاستمالة إرادة الناخبين، وهذا ليس جديدا على الممارسة الانتخابية في المغرب. تمثل المعطى الثاني في الحياد السلبي للإدارة أمام الخرق متعدّد الأشكال للعملية الانتخابية في بعض مكاتب التصويت، وأحيانا التدخل الإرادي غير المباشر للإدارة في حالاتٍ أخرى، لتوجيه الناخبين، أو تكييف النتائج المتوقعة حسب التوجه العام الذي تتحكم فيه الإدارة المركزية للعملية الانتخابية. المعطى الثالث هو العامل النفسي لتهيئة الرأي العام لتقبل النتائج التي يسعى التوجه العام لإدارة العملية فرضه واقعا، قبل أن يكتسب تزكيته من النتائج التي تمنحه شرعيته الديمقراطية. وفي هذا السياق، تدخل كل حملات التأثير والتوجيه الإعلامي التي استمرت منذ عدة سنوات لتهيئة الرأي العام لتقبل النتيجة النهائية، من دون أي حس نقدي لها، أو مجرّد شك في إمكانية عدم صدقها.

تشكّل مجموع المحدّدات والمعطيات المشار إليها الجانب التقني الذي يتحكّم في سير العملية الانتخابية وتوجيهها. أما الجانب السياسي فهو متعدّد الجوانب، بعضه معلن وبعضه غير مفصح عنه، لكن الخطاب السياسي والممارسة السياسية للدولة الرسمية تعطينا مؤشّرات قوية تساعد على قراءته وفهم غاياته ومقاصده. وبعيدا عن التعميم، تساعدنا القراءة السياسية لنتائج الانتخابات على فهم أوسع لما جرى فيها. العنوان الكبير لهذه الانتخابات السقوط المدوّي للإسلاميين فيها، وهو يختزل التوجه العام الذي يحكم الخلفية السياسية لهذه العملية برمتها، فليس خافيا في المغرب أن وجود جناح معتدل من الإسلاميين في إدارة الشأن العام إنّما فرضته سياقات الربيع العربي. وطوال السنوات العشر الماضية، عمل تيار الثورات المضادّة التي وجدت لها مناصرين داخل الدولة المغربية، على تحجيم دور الإسلاميين في الحكومة والمجالس المنتخبة داخل المدن والقرى. وساهم الاستنزاف البطيء للسلطة، وتراكم الأخطاء التي ارتكبتها الأطر (الكوادر) الإسلامية التي تنقصها الكفاءة

> الدفع بأن الإسلاميين في المغرب نالوا تصويتاً عقابياً أبعد ما يكون عن فهم الواقع المغربي وتعقيداته

> توجه الدولة إلى تحجيم حضور الإسلاميين لاعباً أساسياً داخل اللعبة السياسية المغربية هو المحدّد الأساسي لنتائج الانتخابات

والتجربة، والتهافت على المصالح والمغانم التي يوفرها القرب من السلطة، والتقديرات السياسية لقيادة الإسلاميين الذين كانوا يؤمنون بأطروحة الإصلاح من الداخل، من خلال كسب ثقة الحاكم مقابل التنازلات التدريجية التي أفقدتهم ثقة المحكوم، وانتصار الحسّ البراغماتي على المرجعية القيمية للإسلاميين، كلها عوامل تضافرت لتسريع سقوطهم في الانتخابات أخيرا.

أما الدفع بأن الإسلاميين في المغرب نالوا تصويتا عقابيا أبعد ما يكون عن فهم الواقع المغربي وتعقيداته. وأكثر من ذلك، التصويت العقابي هو ثقافة ديمقراطية، لا نجدها سوى في الديمقراطيات العريقة التي تدرّبت شعوبها على محاسبة حكّامها. والحال أن المغرب ما زال يتعثر بالخطى في بحثه عن تحقيق انتقاله الديمقراطي الذي يؤجّل من انتقال إلى آخر. ولو كان الأمر يتعلق بتصويت عقابي، لنالت كل الأحزاب المشاركة في الحكومات السابقة حصّتها منه، وفي المقدمة الحزب المتصدّر نتائج الانتخابات، والذي شارك في جميع الحكومات التي عرفها المغرب، منذ أسّسه أحد أصهار العائلة الملكية نهاية سبعينات القرن الماضي. لذلك، التعبير الذي يناسب الحالة المغربية هو التصويت الانتقامي من إسلاميي السلطة في المغرب الذين راكموا ضدّهم حنق الناس وغضبهم وخيبة أملهم من وعود الإسلاميين التي لم يفوا بها، وقراراتهم اللاشعبية التي فرضوها تقرّبا وتزلّفا من الحاكم، وابتعادهم عن قيمهم التي يرفعونها في خطاباتهم وشعاراتهم، ويأتون نقيضها في واقعهم وممارساتهم اليومية.

على الرغم من كل ما سبق، يبقى أن التوجه الرسمي للدولة إلى تحجيم حضور الإسلاميين لاعبا أساسيا داخل اللعبة السياسية المغربية، هو المحدّد الأساسي لنتائج الانتخابات الأخيرة، وربما أدّى الإفراط في فرض هذا التوجه إلى المخرجات غير المفهومة لنتائجها التي قلصت حضور الإسلاميين، بصورةٍ لم تكن متوقعة حتى عند مهندسي هذا التوجه، ونفخت في نتائج منافسيهم بصورةٍ غير طبيعية لا تتلاءم والحجم الطبيعي لكائناتٍ انتخابيةٍ أغلبها بدون قاعدة انتخابية أو حاضنة شعبية.

ليس خافيا أن نتائج الانتخابات المغربية أدخلت البهجة مؤقتا على صدور أنصار الثورات المضادة، ليس في المغرب فحسب، وإنما في المنطقة العربية، إلا أنها قد تكون بداية لإعادة التفكير عند القوى الديمقراطية في طرق التغيير الممكنة، لأن الإنسان لا ينغمس في النهر نفسه مرّتين، ولأن التغيير هو الثابت الوحيد، وهو صيرورة حتمية، وليس محطّات انتخابية تحسمها نتائج صناديق تنقصها الشفافية، على الرغم من أنها من صُنعت من زجاج شفّاف.

(كاتب وإعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads